الفصل الثاني

الـزيـادة

وفيه توطئة ومبحثان :

- **المبحث الأوّل** : زيادة حرف أحاديِّ البناء .

- **المبحث الثانِي** : زيادة حرف ثنائيِّ البناء .

وذُيِّل بخلاصة لأهمِّ نتائج البحث فيه .

obeikan.com

obeikan.com

توطئة

الزيادة المقصودة بالدراسة في هذا الفصل هي الزيادة في السياق النحويّ وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات ، وليس المقصود الزيادة بالمعنى الصرفيّ الّتي تجتمع حروفها في قولهم : (سألتمونيها) .

حقيقة الزيادة :

المراد بكون عنصر من عناصر التركيب زائدًا أنّه لم يُؤتَ به قصدًا إلى معنىً في ذاته، بل ليُتَوصّل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده ، " فهو زائد على مطالب الصحّة والإفادة " [1] ؛ أي أنّهما لا يتوقّفان على وجوده ، وحاصل وصفه بالزيادة أنّه زائدٌ على الأصل " في تأدية العبارة لمثل المعنى الّذي أُريدَ لها أن تؤدّيه " [2] .

ويبدو سبب وصف عنصرٍ بأنّه زائد أنّ الأصل في أجزاء الكلام أن يكون لها تأثيران: أحدهما في المعنى والآخر في الإعراب ، فإذا فقدت أحدهما كانت زائدة .

وبسبب زيادة المعنى وتوكيده بها سُمّيت (حروف الزيادة) ، ومن إيصالها لزيادة المعنى بفوائده سُمّيتْ (حروف الصلة) [3] .

قيمة الزيادة :

ليست الزيادة عبثًا ، وليست نافلةً من القول ولا خلوًا من الفائدة ، فلو كانت كذلك لما وقعت في القرآن الكريم – كتاب الله المُعجِز – وفي كلام الأنبياء والفصحاء ، فهي تُفيد المعنى بلا شكٍّ ، لكنّها فائدة عارضة ، لا تغيّر أصل المعنى الحاصل قبلها ، بل تُضيف إليه [4] .

---

(1) البيان في روائع القرآن 105/1 .

(2) من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم /335 .

(3) انظر : شرح الكافية للرضي 463/4 ، و(الزيادة) مصطلح بصريّ ، و(الصلة) كوفيّ ، انظر : ابن يعيش 128/8 .

(4) انظر : شرح الكافية للرضي 462/4 ، 463 .

فائدة الزيادة :

الفائدة الّتي تضيفها حروف الزيادة على نوعين :

فائدة معنويَّة : هي تأكيد المعنى وتقويته [1] .

وفائدة لفظيَّة : يدخل فيها تزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب ، أو تهيئتها الكلامَ لاستقامة وزن الشعر أو تحسين السجع ، أو غير ذلك ، وقد تجتمع الفائدتان (اللفظيَّة والمعنويَّة) [2] ، بل الأصل أن يجتمعا ، فالفوائد المُدرَجة في باب الفوائد اللفظيَّة لا تخلو من فوائد معنويَّة تُضمُّ إليها ؛ إذ الألفاظ أدلَّة المعاني ، فما زيد فيها زاد به معناها [3] ، ولا يصحُّ في كلام شريف وجود تركيب لا غرض منه سوى تزيين اللفظ مثلاً .

ويُضيف السياقُ الّذي تقع فيه الزيادة فوائدَ معنويَّة أخرى سوى التأكيد والتقوية تُستخرَج بالنظر في الزائد والسياق والعلاقة بينهما ، فالاقتصار على التأكيد والتقوية حجر وتضييق ، ولكلِّ حرفٍ من حروف الزيادة فوائد خاصَّةٌ تُذكَر في مواضعها .

---

(1) انظر : الخصائص 284/2 .

(2) انظر : شرح الكافية للرضي 462/4 ، 463 .

(3) انظر : الخصائص 268/3 .

المبحث الأوَّل
زيادة حرف أحاديِّ البناء

وفيه ثلاث قضايا :

- **الأولى** : صرف ما لا ينصرف .
- **الثانية** : زيادة (الباء) .
- **الثالثة** : زيادة اللام .

obeikan.com

obeikan.com

صرف ما لا ينصرف

الصرف مصطلحٌ نحويٌ يُراد به التنوين ، فالممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين [1] .

والتنوين : نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير توكيد [2] ، وهو أحد علامات الأسماء ؛ إذ الأصل في الأسماء أن تُنوَّن .

وقد خالفت أنواعٌ من الأسماء هذا الأصل – لعلل – فأصبحت لا تقبل التنوين ، وتُسمَّى (ما لا ينصرف) أو (الممنوع من الصرف) ، لكنَّها وردت في الشعر مصروفة، وصرفها ردٌّ لها إلى الأصل الأوَّل على الحقيقة [3] ، ولهذا كان صرف الممنوع في الشعر كثيرًا ، بل " أكثر من أن يُحصى " [4] .

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا في الاختيار لغةٌ لبعض العرب[5]،وربَّما قوَّى قولَه وروده في بعض القراءات القرآنيَّة كما سيأتي،إلاَّ أنَّ هذا يصلح تفسيرًا ولا يصلح قاعدة : يصلح تفسيرًا لأنَّ من الظواهر الَّتي اختصَّ بها الشعر ما يُروى من لهجات بعض قبائل العرب ، ولا يصلح قاعدةً لأنَّ نظام اللغة العربيَّة يقيم حدًّا بين لغة الشعر ولغة النثر ولا يجوِّز الخلط بينهما، ولو جاز صرف الممنوع مطلقًا لكان هذا الباب عبثًا لا معنى له في علم النحو ، وهو ما ينفيه اهتمام النحاة بهذا الباب وإفراده بالتأليف لدى بعضهم كالزجَّاج ، فهذا يدلُّ على أنَّه جزءٌ مهمٌّ من نظام النحو العربيّ .

واستعمال صرف الممنوع من الصرف في غير الشعر يجب أن يكون له سببٌ قويٌّ يجعل الخروج عن مقتضى الأصل مقبولاً ، ومن الأسباب الَّتي ذكرها العلماء لجوازه

---

(1) انظر : همع الهوامع 24/1 ، وقيل : إنَّ الممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين والجرُّ معًا ، وهو خلاف لا طائل تحته كما نقل السيوطي عن أبي حيَّان ، ومذهب المحقِّقين أنَّ الصرف هو التنوين ، شرح الأشموني 133/3 ، وحين يُطلَق (الصرف) فإنَّما يُراد به تنوين التمكين .

(2) شرح الأشموني 27/1 ، ونفي لحاق النون للاسم في الخطِّ نفي لكتابتها على صورتها ، وإلاَّ فعلامات التنوين رموز كتابيَّة دالَّة على النون الملفوظة وإن اختلفت عنها في الرسم .

(3) انظر : المقتضب 354/3 ، الخصائص 344/2 .

(4) ضرائر الشعر /24 .

(5) انظر : ارتشاف الضرَب 891/2 ، المساعد 44/3 ، شرح الأشموني 174/3 ، الهمع 37/1 .

وألحقوها بضرورة الشعر : التناسب [1] ، أي تحقيق المناسبة بين بعض الكلام وبعضه، وخرَّجوا عليه بعض القراءات القرآنيَّة، كقراءة نافع وأبي بكر وهشام والكسائي[2] لقول الله تعالى: ﴿ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً ﴾ [3]، وقراءة نافع والكسائي [4]: ﴿ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا ﴾[5].

وإذا كان جواز صرف الممنوع من الصرف في الشعر قضيَّةً قد فُرِغ منها - إذ هو ممَّا أجمع عليه العلماء [6] – فلا يبقى لنا إذن إلاَّ أن نبحث عن الوظيفة الَّتي يقوم بها التنوين ، والَّتي من أجلها خالفت لغة الشعر لغة الكلام فتمسَّكت بهذا التنوين ، فإذا فهمنا وظيفته كان فهمنا إضاءة تكشف عن القيمة الدلاليَّة الَّتي يضيفها صرف الممنوع من الصرف .

وللتنوين – وهو قيمة صوتيَّة – علاقات وثيقة بقيَم أخرى كثيرة ، تتنوَّع بين قيم نحويَّة وقيم زمنيَّة وأخرى إيقاعيَّة ونغميَّة ، وكلُّها تصبُّ في المحيط الدلاليّ للنصّ ، ونستطيع أن نقارب شيئًا من تلك القيَم في هذه الدراسة .

وسأبدأ ببيان الدلالات النحويَّة للتنوين ثمَّ الدلالة الزمنيَّة فالدلالات النغميَّة والإيقاعيَّة [7] ، فمن الدلالات النحويَّة :

التفريق بين النكرة والمعرفة :

تتجلَّى فائدة التنوين في الدلالة على النكرة وتمييزها عن المعرفة فيما يُعرَف عند النحاة بـ(تنوين التنكير)، وهو"اللاحق للأسماء المبنيَّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها"[8]، فالأسماء المختومة بـ(ويه) يكون مدلولها معرفةً إذا لم تنوَّن ، وتنوَّن إذا كان مدلولها نكرة [9]، وكذلك أسماء الأفعال (مثل : صه ، ومه ، وإيه ، وأفّ)[10] ، فإذا قلت : مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر ، فالمراد بالأوَّل الَّذي لم يدخله التنوين علمٌ يعرفه

(1) انظر : شرح الأشموني 172/3 ، همع الهوامع 37/1 . (2) انظر : الدر المصون 596/10 .
(3) سورة الإنسان، الآية 4. (4) انظر: البحر المحيط 397/8.
(5) سورة الإنسان، من الآيتان 15 ، 16. (6) انظر : الإنصاف 493/2 .
(7) من الإنصاف أن أذكر أنّي استفدت كثيرًا في هذا الشأن من معالجة أ.د / أحمد كشك لهذا الموضوع في كتابيه : اللغة والكلام /47 - 54 ، من وظائف الصوت اللغوي /13 – 15، فسائر كلامي هاهنا من فوائده.
(8) شرح ابن عقيل 17/1 . (9) انظر : الكتاب 199/2 . (10) انظر : ابن يعيش 29/9 .

السامع وينصرف ذهنه إلى شخصه حين يسمع الاسم ، أمَّا الثاني الَّذي دخله التنوين فهو شخصٌ يحمل الاسم نفسه لكنه نكرة غير معروف لدى السامع ، وكذلك إذا استعملت اسم الفعل (مهٍ) بالتنوين فهو نكرة تفيد الشيوع والعموم، ودلالتها طلب الكفِّ مطلقًا ، أمَّا (مه) بلا تنوين فهو معرفة ، ودلالتها طلب الكفِّ عن عملٍ معيَّن .

ولهذا التنوين فائدتان متلازمتان ، واحدة معنويَّة دلاليَّة ، وأخرى نحويَّة تركيبيَّة :

1- فدخول التنوين في مثل هذه الأسماء قد حماها من اختلاط دلالتها بين النكرة (ما هو عامّ وشائع) والمعرفة (ما هو خاصّ ومحدَّد) .

2- ودخول التنوين أو عدم دخوله يجعل النظام النحويَّ يتعامل مع الاسم على حقيقته إذا ما كان نكرة أو معرفة ، ويعطيه خواصَّه وأحكامه في التركيب وتحليل التركيب .

اختزال التركيب واختصاره :

يرد التنوين في التركيب عوضًا عن بعض عناصره ، فيمنحه نوعًا من الاختصار يرفد دلالة التركيب ويضيف إليها ، وتصبح دلالة (النون) بديلاً لدلالة حرف آخر ، أو مرادفةً لدلالة اسم ، أو قائمةً بدلالة جملةٍ كاملة .

يبرز هذا فيما سمَّاه النحاة (تنوين العوض) ، والتسمية توحي بأنَّه يُستعاض به عن محذوف ويقوم مقامه ، فهو من العناصر الَّتي تعين على إيجاز الحذف بما له من فوائد وأسرار ، ومواضع هذا التنوين ثلاثة :

1- أن يكون عوضًا عن حرف ، وذلك في الجمع الَّذي على وزن (مَفاعل) معتلاً بياء قبلها كسرة [1] ، مثل : جوارٍ وغواشٍ ، فالتنوين في هذا الجمع عوض عن الياء المحذوفة [2] ؛ إذ الأصل : جواري ، غواشي .

2- أن يكون عوضًا عن اسم مفرد ، وهو اللاحق للفظي (كلّ) و(بعض) إذا قُطعا عن الإضافة [3] ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنا لَهُ الأَمْثالَ وَكُلاًّ تَبَّرْنا تَتْبِيرًا ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [5] .

---

(1) شرح الأشموني 147/3 .

(2) هذا على ما يُروَى عن سيبويه والجمهور ، انظر : مغني اللبيب /446 ، وقد صحَّحه الأشموني ، انظر : شرح الأشموني 147/3 ، 148 ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي 134/1 وما بعدها .

(3) انظر : مغني اللبيب /446 ، قال الشيخ خالد الأزهري : " والتحقيق أنَّ تنوينهما تنوين تمكين ، يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها " ، التصريح 146/1 ، 147 .

(4) سورة الفرقان ، الآية 39 .

(5) سورة البقرة ، الآية 253 .

3- أن يكون عوضًا عن جملة كاملة ، وهذا الموضع يبرز قوَّة التنوين ، حيث تصبح فيه النون – وهي حرفٌ مفرد – بديلاً عن إعادة جملة كاملة بجميع عناصرها ، والإتيان بالتنوين بديلاً عن الجملة لا يضرُّ بالمعنى ولا ينقص من الدلالة ، بل يساعد على تحقيق مناسبة الكلام لمقتضى الحال عند إرادة الإيجاز .

والتنوين الَّذي يأتي عوضًا عن الجملة هو اللاحق للظرف (إذ) [1] ، في مثل قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [2] ، فقوله : ﴿ حِينَئِذٍ ﴾ يساوي في دلالته : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويتميَّز بالإيجاز الَّذي هو من الفصاحة بمكان .

وهذا التنوين يجعل التركيب ـ فوق احتصاره ـ موصوفًا بالصحَّة النحويَّة ؛ لأنَّ (إذ) ظرفٌ لما يُستقبَل من الزمان تُضاف أبدًا إلى الجملة [3] ، فحين يقتضي المقام الإيجاز ولا يتحمَّل الإتيان بجملة يأتي هذا التنوين عوضًا عن الجملة ويستقيم التركيب.

ويدلُّ التنوين أيضًا على قيَم نحويَّة تركيبيَّة أخرى ، هي : التفريق بين الاسم والفعل ببيان خفَّة الاسم وتمكُّنه وثقل الفعل ، وتشبيه ما لا ينصرف بالفعل في ثقله ، والتفريق بين المفرد والمضاف [4] .

أمَّا الدلالة الزمنيَّة الَّتي يحملها التنوين فهي :

التفريق بين الماضي والمستقبل :

وهي من الدلالات الَّتي تبيِّن قيمة التنوين ودوره الكبير في الدلالة ، فإذا كان سلب التنوين قد شبَّه ما لا ينصرف بالفعل في الثقل فإنَّ إثباته قد شبَّه المنصرف ـ في بعض المواضع ـ بالفعل في حمل دلالة الزمن، يتَّضح ذلك في اسم الفاعل المجرَّد من (أل) إذا دخله التنوين وعمل عمل الفعل، أو تجرَّد عن التنوين وأُضيف، وهو الفرق بين التركيبين (هذا قاتلُ أخي) و(هذا قاتلُ أخي) ، فالتنوين في الأوَّل دليلٌ على أنَّه لم يقتله ـ لكن توعَّد وأراد المستقبل ـ ، وحذف التنوين في الثاني دليلٌ على أنَّه قد قتله في الماضي[5].

---

(1) انظر: مغني اللبيب /447. (2) سورة الواقعة، الآيتان 83، 84. (3) انظر: رصف المباني/148.
(4) انظر: الكتاب 20/1 ، 21، المقتضب 309/3 ، علل النحو /456 وما بعدها ، الإيضاح للزجَّاجي /97 وما بعدها ، سرّ الصناعة 492/2 ، أسرار العربيَّة /36 ، مسائل خلافيَّة في النحو /83 ، 84 ، التبيين /173 .
(5) انظر : تأويل مشكل القرآن /14 .

ولهذه الدلالة جاز دخول ﴿ غَداً ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً . إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللهُ... ﴾ [1] ؛ لأنَّ التنوين جعل الكلام مستقبلاً [2] .

فالفرق الدلاليّ كبيرٌ بين التركيبين (هذا قاتلٌ أخي) و(هذا قاتلُ أخي) ، والتنوين وحده يحمل عبء هذا الفرق الدلاليّ ؛ حيث خفيت حركة الاسم الواقع بعد الوصف ، ربَّما لو ظهرت ـ مثل : قاتلٌ زيداً ، قاتلُ زيدٍ ـ لكان التنوين مشتركًا مع حركة الاسم ـ بين كونه مفعولاً منصوبًا أو مضافًا إليه مجرورًا ـ في بيان دلالة التركيب ، أمَّا مع الإعراب بالحروف أو بالحركات المقدَّرة فالتنوين هو المتكفِّل ببيان المعنى .

ومن الدلالات النغميَّة :

قيام التنوين بوظيفة السكت :

ولكي ندرك أهمِّيَّة السكت من حيث هو مظهرٌ صوتيٌّ يجب أن نضعه موضعه من نظام اللغة، فاللغة العربيَّة لغةٌ تتَّخذ الوصل بين الكلمات أصلاً[3]،وحال الوصل فيها " أعلى رتبةً من حال الوقف ؛ وذلك أنَّ الكلام إنَّما وُضع للفائدة ، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة ، وإنَّما تُجنى من الجُمل ومدارج القول " [4]، ولهذا اعتُبِر الوقف عارضًا [5] .

فاللغة العربيَّة ليس فيها وقفٌ بين الكلمات كما هو الحال في لغةٍ أجنبيَّةٍ كالإنجليزيَّة مثلاً ، ولتجنُّب الثقل كان لا بدَّ فيها من مظاهر صوتيَّة تحقِّق الخفَّة وتقوم بمطلب الفصل بين الكلمات بدلاً من السكت ، فحقَّقت هذه الغاية الحركاتُ الإعرابيَّة والتنوين، فالحركات الإعرابيَّة المفردة بمثابة سكتة قصيرة المدى ؛ إذ هي أبعاض حروف المدِّ ، أمَّا التنوين فهو بمثابة سكتة أطول ؛ لأنَّه " خفيفٌ ، يضارع حروف العلَّة " [6] ، ولم يمنع اختلاف الصفة بين حرف النون الصامت وحروف المدِّ الصوائت من هذه المضارعة بينهما ، والَّذي قرَّب بينهما أنَّ النون حرفٌ مريحٌ للجهاز الصوتيّ ؛ فهو غنَّةٌ في الخيشوم ، ولا معتمد له في الحلق [7] .

---

(1) سورة الكهف ، الآيتين 23 ، 24 . (2) انظر : الأشباه والنظائر 211/6 ، 212 .
(3) انظر : أسرار العربيَّة /39 . (4) الخصائص 331/2 . (5) انظر : اللباب 303/2 .
(6) أسرار العربيَّة /35 ، وفي سرِّ صناعة الإعراب 438/2 وما بعدها أوجه لشبه النون بحروف اللين .
(7) انظر : أسرار العربيَّة /36 .

وللأسباب السابقة يبيّن ابن جنّي أنَّ أسباب وجود التنوين في الوصل هي : الخفّة ، والتمكّن، والفصل بين المتحرّكات في الإدراج،ولذلك يُستَغنى عنه في الوقف فيُحذَف[1]، ويُقابل ابن الأنباري بين التنوين والإضافة من حيث إنَّ الإضافة علامة اتّصال الكلمات والتنوين علامة الانفصال بينها [2] .

ومن الدلالات الإيقاعيّة :

الخفّة والتطريب :

وحين نتحدّث عن الخفّة والتطريب فنحن نتحدّث عن نوعين من التنوين لهما ارتباطٌ بالإنشاد والترنُّم ، وهما (تنوين الترنُّم ، والتنوين الغالي) ، فقيمتهما إيقاعيّة يحتاج إليها الكلام الموسيقيّ (الشعر) ، وهذه الحاجة جعلت النظام النحويّ يتّسع لدخولهما على سائر أنواع الكلمات وعدم اختصاصهما بالأسماء ، وجعلت النظام العروضيّ يتّسع لدخول التنوين الغالي زيادة على وزن البيت بعد استيفاء أجزائه .

وإذا كان تنوين الترنُّم والتنوين الغالي نوعين فهما في النهاية نوع واحد ؛ إذ لا يختلف التنوين الغالي عن تنوين الترنُّم إلاّ في شيءٍ واحد ، هو أنَّ الغالي يدخل على القوافي المقيَّدة ، بينما يدخل تنوين الترنُّم على القوافي المطلقة [3] .

وقد تحدّث سيبويه عن وجوه القوافي في الإنشاد ، فذكر أنَّ العرب إذا ترنّموا في الإنشاد ألحقوا الألف والياء والواو ما يُنوَّن وما لا يُنوَّن؛ بغرض مدّ الصوت ، كقولهم :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلي [4]

أمّا إذا لم يترنّموا فهم على ثلاثة أوجه ، منها ما ذكر أنّه لناسٍ كثير من تميم ، وهو أنّهم " يبدلون مكان المدّة النون فيما ينوَّن وما لم ينوَّن ، لمّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدّة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ " [5] .

ويذكر ابن جنّي أنَّ تنوين الترنُّم"يلحق أواخر القوافي معاقبًا بما فيه من الغنّة لحروف اللين " [6] ، وما دامت غنّة النون ملحوظة فالغرض منه التطريب كما ذكر ابن يعيش ،

---

(1) انظر : سرّ صناعة الإعراب 492/2 .
(2) انظر : الإنصاف 493/2 .
(3) انظر : ابن يعيش 33/9 ، 34 .
(4) ديوان امرئ القيس /110 ، الكتاب 204/4 .
(5) الكتاب 206/4 ، 207 .
(6) سرّ صناعة الإعراب 501/2 .

حيث كان العرب يستلذُّون الغنَّة في كلامهم [1] ، ومن فوائده أيضًا أن يُستطاع الفصل به بين كلِّ بيتين حين مواصلة الإنشاد [2] .

ولحاق هذا التنوين للقوافي على ضربين [3] :

الأوَّل : أن يلحق القوافي المطلقة متمِّمًا للبناء العروضيِّ ومكمِّلاً له، وهو مطلق الترنُّم، أمَّا الثاني : ـ وهو المخصوص باسم (الغالي) ـ فيلحق القوافي المقيَّدة زيادةً في آخر البيت بعد استيفائه جميعَ أجزائه ، فهو يشبه الزيادة في أوَّله المعروفة باسم (الخزم) .

فمن أمثلة الأوَّل إنشاد بيت امرئ القيس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِنْ بسقط اللوى بين الدخول فحومِلِنْ[4]

وقول جرير :

أقلِّي اللوم عاذلَ والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ [5]

وقول رؤبة :

دايِنتُ أروى والديونُ تُقضَنْ
فمطلت بعضًا وأدَّت بعضَنْ [6]

وقول رؤبة أيضًا :

يا أبتا علَّك أو عساكَنْ [7]

ونلاحظ في هذه الشواهد أنَّ تنوين الترنُّم قد دخل على الاسم القابل للتنوين ، والاسم المحلَّى بأل ، والفعل ، والضمير .

ومن أمثلة التنوين الغالي إنشاد قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ
مشتبه الأعلام لَمَّاع الخفقنْ [8]

---

(1) انظر : ابن يعيش 33/9 . (2) انظر : العمدة 311/2 .
(3) انظر : سرّ صناعة الإعراب 501/2 ، ابن يعيش 33/9 ، 34 ، شرح الكافية للرضي 45/1 .
(4) البيت في ديوانه /110 . (5) سرّ صناعة الإعراب 503/2 ، ابن يعيش 33/9 .
(6) ديوان رؤبة /79 . (7) ديوان رؤبة /181 . (9) السابق /104 .

وقد سُمِّي هذا النوع باسم (الغالي) لأنَّه دخل بعد الرويِّ دخولاً جاوز الحدَّ ومنع من الوزن [1] ، فالقاف في بيت رؤبة نهاية الوزن العروضيّ ، ولا اعتبار للنون فيه ، وسبب زيادتهم لهذه النون بعد تمام الوزن أنَّهم اعتادوا زيادتها في ما يحتاج إليه الوزن ، فلمَّا اعتادوه في ما يكمِّل وزنه شبَّهوا ما لا يحتاج الوزن إليه بما يحتاجه فألحقوه في ما هو مستغنٍ عنه [2] .

ويذكر الإمام عبد القاهر أنَّ بني تميم يستعملون تنوين الترنُّم " إذا أرادوا تركَ الترنُّم والغناء ؛ لأجل أنَّ التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف وأختيها ، وهو مع ذلك يشاكل حروف اللين لما فيه من الغنَّة " [3] .

ومعنى كلامه – وكلام سيبويه المذكور آنفًا – أنَّ تنوين الترنُّم سمِّي بذلك لأنَّ فيه ترك الترنُّم لدى بني تميم ، وذكر ذلك أيضًا ابن مالك [4] ، وعلى هذا فتسميته بتنوين الترنُّم من باب المتضادّ ، أو على حذف المضاف (تَرك) ، أو يكون المثبَت في حقِّه الترنُّم بالنون وما فيها من غنَّة ، والمنفيُّ الترنُّم بإطلاق حروف المدِّ .

وممَّا سبق يمكن إيجاز خصائص تنوين الترنُّم والتنوين الغالي في نقاط، وهي أنَّهما :

- لا يختصَّان بالأسماء ، بل يدخلان جميع الكلمات .
- موضعهما أواخر الأبيات ، وأواخر الأشطر المصرَّعة ، فهما مرتبطان بالقافية .
- لا يدخلان في حساب العروض أو صنعة الشعر .
- مرتبطان بالإنشاد .
- يدخلان جميع أنواع القوافي بجميع حركاتها .
- الغرض منهما التطريب بغنَّة النون ، والفصل بين الأبيات [5] .
- تنوين الترنُّم بديلٌ للترنُّم بالمدِّ في الرويِّ المطلق ، والغالي قائمٌ مقام المدِّ في الرويِّ المقيَّد .
- يُعتبران من خصائص لهجة تميم .

---

(1) انظر : ابن يعيش 34/9 .
(2) انظر : سرّ صناعة الإعراب 503/2 .
(3) المقتصد 75/1 .
(4) تسهيل الفوائد /217 .
(5) يقول بعض العلماء : الغرض من إلحاق التنوين الغالي الدلالة على الوقف لأجل أنَّ الشعر مسكَّن الآخر ، وهذا لا يتنافى مع ما ذكرت ، يُراجع : المقتصد 76/1 ، جواهر الأدب /165 ، خزانة الأدب 79/1 .

وبعد هذا البيان لبعض خصائص التنوين وفوائده يبرز سؤال : إنَّ تنوين الممنوع من الصرف في الشعر لم يخصصه العلماء بأحد أنواع التنوين ، فلم يقل أحدٌ إنَّه – مثلاً – تنوين تنكير ، أو تنوين تمكين ، أو للخفَّة والفصل بين المتحرِّكات أو لإضافة تطريبٍ بغنَّة النون ، لم يقل أحدٌ بشيءٍ من هذا ، فهل يحقُّ لنا أن نزعم أنَّ القيم الَّتي ثبتت للتنوين بجميع أنواعه تظلُّ فاعلة في بنيته المعنويَّة العميقة حين استعماله في الشعر على خلاف الأصل النثريّ ؟ وعلى هذا يجوز لنا أن نلمح آثار بعض تلك المعاني إذا اقتضاها السياق ، وها هو بيت النابغة :

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعن جيشًا إليك قوادمُ الأكوارِ

لا يمكن أن نقول إنَّه صرف (قصائد) لأنَّ ذلك جائزٌ في الشعر من غير أن نتذكَّر أنَّ هذا الجمع نكرةٌ تدلُّ على الشيوع والعموم ، والتنوين يؤكِّد ذلك المعنى ، والتنغيم يدعم معنى الكثرة بمدِّ الكلمة وإعطاء التنوين حقَّه من النطق ليحيط بمعنى التكثير والتفخيم ، فيكون التنوين مقوِّيًا لدلالة جمع الكثرة ، إنَّ صرف الممنوع ما دام مستعملاً في (فلتأتينكَ قصائدٌ) فهو جزءٌ من سياق استعمل الشاعر فيه اللام ونون التأكيد الخفيفة وأتى بصيغة منتهى الجموع ونوَّنها ، فالتنوين عضوٌ فاعل لا تقلُّ فائدته عن تلك العناصر بل يتآزر معها لبيان المعنى .

نعم إنَّ صرف الممنوع رجوع للأصل ، والرجوع للأصل لا يُسأل عن علَّته ، ولكنَّه ينبغي أن لا يخلو من الفائدة ؛ فهي الَّتي تفاضل بين استعمالين : ما هو على الأصل ، وما هو على خلافه، وقد قال النحاة في حروف الزيادة إنَّ فائدتها تأكيد الكلام وتقويته، فربَّما جاز لنا أن نقول ذلك في تنوين الممنوع من الصرف؛ إذ هو في حقيقته نون زائدة، فنستطيع أن نقول إنَّ من فوائده التأكيد والتقوية ثمَّ نبيِّن ذلك التأكيد وتلك التقوية في سياق وقوعه .

نأتي إلى ذكر ما وقع من صرف ما لا ينصرف في شعر الصيرفيّ ، وهذا بيانه :

• جاء لفظ واحد ممَّا هو على فعلان الَّذي مؤنثه فَعلى، وهو (هيمان) في قوله:

يعيش في الأرض مأخوذًا بعالمه ويهجر الأرض هيمانًا بأكوان [1]

(1) الألحان الضائعة /16 .

وصرف ما كان على وزن (فعلان) لهجة قبيلة (أسد)؛ لأنهم لا يؤنثونه على (فَعْلى)، بل يؤنث عندهم بالتاء ، فيقولون : عطشانة ، ولهذا يصرفون المذكر فيقولون : عطشانٌ، ويجرُّونه بالكسرة [1] .

وقد حقَّق صرف الممنوع في بيت الصيرفيّ شيئًا من التناسب بين الصدر والعجز ، فتركيب الصدر : يعيش في الأرض / مأخوذًا / بعالمه ، يوازي تركيب العجز : ويهجر الأرض / هيمانًا / بأكوان ، ومجيء (هيمانًا) في مقابل (مأخوذًا) يجعل التنوين مستحسنًا من أجل المناسبة ، فضلاً عن كونه مقبولاً لأنه لهجةٌ عربيَّةٌ ووارِدٌ في الشعر .

أمَّا ما يمثِّل ظاهرة في شعر الصيرفي فهو صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع، فقد تكرَّر مع سبعة عشر لفظًا ، كلُّها على وزن (مفاعل) ، منها :

- قوله :

كم هدمنا معالمًا ضوَّأتْ ظلمة الدخَنْ
وطوينا صحائفًا بعد أن ذِعْنَ في علنْ
ووأدنا مواهبًا وهْي تزهو وترجَحِن [2]

- وقوله :

طاشت عقولٌ وضلَّت أنفسٌ وبغتْ شراذمٌ من شرارِ الخلقِ أوشابُ [3]

وغيرها [4] ، وقد كان صرف هذا النوع من الجمع مرتبطًا ببيان التكثير ، فالتنوين فيها مساعدٌ لدلالة صيغة منتهى الجموع [5] ، ومفيدٌ للمبالغة في الوصف بالكثرة .

وممَّا جاء به الصيرفي مصروفًا : بعض أسماء الأعلام ، فمنها ما لم يُقصد به الشخص بل الصفة ، كصرف (قيصر) في قوله يذكر مصر :

وكم طوت من جحفلٍ حائرٍ من قيصرٍ حينًا ومن كسرى [6]

فالمراد القيصر باعتباره ملكًا للروم لا باعتبار اسم العلم ، وكذلك (مارس) اسم الشهر في قوله :

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية 1441/3، ارتشاف الضرَب 856/2، المساعد 9/3.
(2) زاد المسافر/42. (3) صدى ونور ودموع /203 .
(4) انظر : الألحان الضائعة /54 ، نوافذ الضياء /56 ، الشروق /8 ، عودة الوحي /26 ، 68 ، صدى ونور ودموع /99 ، 133 ، 259 ، 284 ، 289 ، 303 .
(5) وصرف الجمع المتناهي كثير ، انظر : عبث الوليد /93 ، وقد رُوي عن الأخفش أنَّ بعض العرب يصرفون الجمع المتناهي ، يُراجَع : ارتشاف الضرب 891/2 ، والمساعد 44/3 .
(6) عودة الوحي /37 .

في مارسٍ حين الربيع انتشى بعطره الفوّاح عبر الهواءْ [1]

فإنّه لم يرد تعيينه ، بل أراد أحد الشهور الّتي تُسمّى بهذا الاسم [2] .

ومنها ما صرفه لأنّه لا يُخشى من صرفه لبس ، فالتنوين فيه لا يضفي شبهة التنكير ولا يوقع في اللبس ؛ إذ هي أعلام متعيِّنة غير مشتركة ، وإطلاقها يجعل ذهن المتلقّي ينصرف إليها لا إلى غيرها ، فمن ذلك (يسوع) ، و(مكّة) في قوله :

أرضٌ مشى فيها يسوعٌ كما تمشي يدُ الآسي لتشفي الضنا

وطار فيها من ذرى مكّةٍ محمّدٌ مثل وضيء السنا [3]

و(يسوع) أيضًا في قوله في حماته :

وزهرة خيرٍ من يسوعٍ تنقّلت إلى روضةٍ يُزكي محمّدُها التُرْبا [4]

و(آدم) في قوله :

خيالٌ من جنان الله طاف بآدمٍ يوما [5]

و(قابيل) في قوله :

قابيلٌ من قدم الدهرِ أوحى لبنيها بالغدرِ [6]

و(شهريار) في قوله :

شهريارٌ عاد في ثوبٍ جديدِ

يا ليالي الحزن روحي لا تعودي [7]

---

(1) عودة الوحي /8 .

(2) اسم الشهر وإن كان معرفة إلاّ أنّه ليس بمعرفة معيِّنة ، بل هو شائعٌ في جميع هذا القبيل ، لا يُراد به واحد بعينه ، انظر : الحجّة 35/1 ، 36 .

(3) صلواتي أنا /114 .

(4) صدى ونور ودموع /276 .

(5) السابق /92 .

(6) السابق /41 .

(7) شهرزاد /36 .

زيادة (الباء)

الباء من الحروف الّتي كثر تصرُّفها واتّسعت العرب في معانيها حتّى وصلت أربعة عشر معنى [1] ، وهذا دليلٌ على قدرتها على الوفاء بأغراض المتكلّم والمعاني الّتي يريد تأديتها ، سواء كانت تؤدّى بها على سبيل الحقيقة أو التجوُّز أو النيابة عن أخواتها من حروف الجرّ [2] .

ومن المعاني الّتي ترد لها الباء : التوكيد ، وهي الزائدة ، ولزيادتها مواضع ذكرها النحاة ، منها :

- مع الفاعل [3] ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ [4] .
- مع المبتدأ [5] ، نحو : بحسبك درهم .
- مع الخبر [6] ، وهو نوعان :

1- غير موجب ، تنقاس فيه زيادة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ ﴾ [7] .

2- موجب، يُتوقّف فيه على السماع، كقول الأخفش [8] بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [9] ، والأَوْلى عند ابن هشام تعليق ﴿ بِمِثْلِهَا ﴾ باستقرارٍ محذوف هو الخبر [10] .

- مع المفعول [11]، كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [12]، وكما في قول النابغة الجعديّ :

نحن بنو ضبَّة أصحاب الفلَجْ
نضرب بالسيف ونرجو بالفرجْ [13]

" وتُزاد قياسًا في مفعول (علمت) ، و(عرفت) ، و(جهلت) ، و(سمعت) ، و(تيقّنت) ، و(أحسست) " [14] ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى ﴾ [15] ،

(1) انظر : الجنى الداني /36 وما بعدها ، مغني اللبيب /137 وما بعدها .
(2) انظر : من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم /165 .
(3) ابن يعيش 138/8 ، مغني اللبيب /144 .
(4) سورة الرعد ، الآية 43 .
(5) مغني اللبيب /148 .
(6) السابق /149 .
(7) سورة البقرة ، الآية 74 .
(8) انظر : معانيه 567/2 ، 568 .
(9) سورة يونس ، الآية 27 .
(10) انظر : مغني اللبيب /149 .
(11) ابن يعيش 138/8 .
(12) سورة مريم، الآية 25.
(13) الإنصاف284/1، خزانة الأدب 520/9.
(14) شرح الكافية للرضي 288/4 .
(15) سورة العلق ، الآية 14 .

" وقلَّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين " [1] ، كما في قول حسَّان بن ثابت :

تبلت فؤادك في المنام خريدةٌ تسقي الضجيعَ ببارِدٍ بسَّامِ [2]

- مع الخبر المنفيّ بـ(ليس)، وتُزاد فيه كثيرًا[3]، كقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[4].
- مع الخبر المنفيّ بـ(ما) [5] ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ ﴾ [6] .

وفائدة زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما) " دفع توهُّم أنَّ الكلام موجب ؛ لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أوَّل الكلام ، فيتوهّمه موجبا ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهُّم " [7]، ولذلك لا تدخل الباء في خبر (ليس) و(ما) حين يكون موجبًا، نحو : ليس زيد إلاَّ قائما ، وما زيد إلاَّ قائم [8] .

- مع التوكيد بالنفس والعين [9] ، مثل : جاء الأمير بنفسه .
- مع الحال المنفيّ عاملها ، كقول القحيف العقيليّ :

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيَّب منتهاها [10]

فالمعنى عند ابن مالك [11] وابن هشام [12] : فما رجعت خائبةً ، ويخالفهما أبو حيَّان [13] ، فالكلام عنده على حذف الموصوف ، والتقدير : " بحاجةٍ خائبةٍ ، فالجارُّ والمجرور هو الحال " [14] .

- وتُزاد مع الخبر التالي لاستفهامٍ بـ(هل) [15] - لا مطلق الاستفهام - لكنَّ ذلك "غير مقيس" [16] ، ومنه قول الفرزدق :

يقولُ إذا اقلولى عليها وأقردتْ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ ؟ [17]

- وتزاد قليلاً مع خبر (لكنَّ) [18] ، كما في قول الشاعر :

ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيِّنٍ وهل يُنكَر المعروف في الناس والأجرُ ؟ [19]

---

(1) شرح التسهيل 154/3 .
(2) ديوانه /214 .
(3) انظر: المساعد 286/1.
(4) سورة الأعراف، الآية 172.
(5) شرح الكافية للرضي287/4.
(6) سورة البقرة ، الآية 74 .
(7) همع الهوامع 127/1 .
(8) انظر: ارتشاف الضرب1215/3.
(9) مغني اللبيب /150 .
(10) خزانة الأدب 137/10 .
(11) انظر: شرح الكافية الشافية728/2.
(12) انظر: مغني اللبيب/149.
(13) ارتشاف الضرب1220/3.
(14) خزانة الأدب 138/10 ، 139 .
(15) انظر : شرح الكافية للرضي 287/4 .
(16) الجنى الداني /54 .
(17) شرح التسهيل 383/1 ، واقلولى : أي ارتفع ، وأقردت : سكنت .
(18) انظر : شرح الكافية للرضي 288/4 .
(19) خزانة الأدب 523/9 .

- وكذلك قلّت زيادتها مع المصدر المؤوّل من (أن) وما بعدها الواقع في محلّ رفع [1] ، كما في قول امرئ القيس :

ألا هل أتاها والحوادثُ جمّةٌ بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقر [2]

وقد استعمل الصيرفي زيادة الباء في ثلاث مواضع من شعره، اثنان في خبر (ليس)، وواحد في خبر (ما) ، وزيادة الباء مع (ليس) و(ما) كثيرةٌ في لغة العرب كما قدّمت . وممّا يبيّن حسن زيادتها مع خبر (ليس) أنّه ورد العطف عليه بالجرّ مع كون الباء محذوفة . كما في قول زهير بن أبي سُلمى :

بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا [3]

قال ابن جنّي معلّلاً هذا الاستعمال : " لأنّ هذا موضع يحسن فيه (لست بمدرك ما مضى) " [4] .

وهذا بيان زيادتها في خبر (ليس) :

- قوله في رثاء شقيقته :

وتسلبنا الأعزّ وليس حرصٌ بمانع كفّها عنْ الاستلابِ [5]

أي الدنيا، وزيادة الباء في البيت تؤكّد على أنّه لا شيء يؤخّر الموت أو يمنعه من اختطاف الأحبّة، ويدلُّ على التأكيد أيضًا في البيت إتيانه باسم (ليس) نكرة، إمّا لإفادة العموم ، أو على حذف نعت يفتح المجال لتقديره بحرصٍ عظيمٍ أو شديدٍ أو نحو ذلك.

- وقوله يخاطب زهرًا قُطِف من أغصانه :

نجوتَ من القيد المذلّ ولم تعُدْ تُحجّبُك الأكمام منطبقاتِ
فطِر عن حماك الآن ، لستَ بنائلٍ خلاصًا ، وما الأغصان غير حماةِ [6]

والتوكيد هنا أوصل الشاعر إلى غايةٍ يريدها هي إحداث المفارقة والمفاجأة ، فقد أوهم الزهر بموافقته في تفكيره (في كون الأغصان قيدًا مرهِقًا) ثمّ فاجأه بقوله : (لست بنائلٍ خلاصًا) على هذا الأسلوب المؤكّد بزيادة الباء مع الخبر ليُحدث وقعًا أشدّ تأثيرًا ومفاجأة ممّا لو أتى بالنفي من غير الباء .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضي 288/4 (2) ديوانه /62 ، والخزانة 524/9 .
(3) ديوانه /107 . (4) الخصائص 424/2 .
(5) صدى ونور ودموع /241 . (6) الألحان الضائعة /44 .

وأمّا زيادتها في خبر (ما) فهذا موضعه :

• في قوله في رثاء شقيقته :

وما بالهيّن الخطب افتقادي أعزّ الأقربين إلى انتسابي [1]

وقد أراد الصيرفيّ في البيت أن يؤكّد معناه بكلّ ما يمكن من تصرُّف في التركيب ، فأتى لذلك بـ(ما) النافية ، وزاد الباء في خبرها ، وقدّمه على اسمها (افتقادي) ، وقدّم الصفة (الهيّن) على الموصوف (الخطب) ، وهذا التصرُّف في النظم يؤازر الأوصاف الّتي استعملها (أعزّ الأقربين إلى انتسابي) لإفادة شدّة حزنه لوفاة شقيقته .

(1) صدى ونور ودموع /239 .

obeikan.com

زيادة اللام

اللام " حرفٌ كثير المعاني والأقسام " [1] ، ومن أقسامها أن تكون عاملة ، وتنقسم اللام العاملة إلى جارّة وجازمة ، وتصل معاني اللام الجارّة إلى اثنين وعشرين معنى [2] ، وأوصلها بعض النحاة إلى ثلاثين [3] ، ومن معانيها : التوكيد، وهي اللام الزائدة ، وزيادتها على ضربين [4] : مطّرد ، وغير مطّرد .

فالمطّرد أن تزاد مع المفعول به ، بشرطين :

الأوّل : أن يكون العامل متعدّيًا إلى واحد .

الثاني : أن يكون قد ضعف :

- إمّا بتأخيره عن معموله ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [5] .
- أو بفرعيّته في العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [6] .

وهي في هذه الحالة تسمّى لام التقوية [7] ؛ لما تقوم به من تقوية العامل الضعيف .

وغير المطّرد فيما عدا ما تقدّم،وتكون فيه لمجرّد التوكيد[8]،كما في قول ابن ميّادة:

وملكْتَ ما بين العراق ويثرب ... ملكًا أجار لمسلمٍ ومعاهَدِ [9]

وقد وقعت زيادة اللام في شعر الصيرفي مرّةً واحدة ، في قوله يرثي الدكتور أحمد فؤاد الأهواني:

قد أضاعتْكَ حقبةٌ ... للثمينات لم تَصُنْ [10]

وهذا الموضع ممّا يبيّن الوعي في السلوك النحويّ للصيرفي في شعره ، فالزيادة هنا من المطّرد ؛ لأنّ الفعل (صان) متعدٍّ إلى واحد ، وقد ضعف بسبب تأخّره عن المفعول، فكانت زيادة اللام هنا مطلوبة ، وقد كان يمكنه أن يقول : (الثمينات لم تصن) بلا مانع ، وهذا يعني أنّه اختار زيادة اللام عن وعي وإدراك .

---

(1) الجنى الداني /95 . (2) انظر : مغني اللبيب /275 . (3) انظر : الجنى الداني /96 .
(4) انظر : السابق /105 . (5) سورة يوسف ، الآية 43 . (6) سورة البروج ، الآية 16 .
(7) انظر : شرح الكافية للرضي 292/4 ، ومغني اللبيب /286 .
(8) انظر : الجنى الداني /107 ، وشرح الأشموني 77/2 . (9) السابق .
(10) زاد المسافر /43 .

المبحث الثاني
زيادة حرف ثنائيِّ البناء

وفيه ثلاث قضايا:

- **الأولى** : زيادة (ما) .
- **الثانية** : زيادة (لا) .
- **الثالثة** : زيادة (مِن) .

obeikan.com

obeikan.com

زيادة (ما)

(ما) الزائدة أحد أقسام (ما) الحرفيَّة[1]، وقد كثُرت زيادتها توكيدًا للكلام[2]. وتأتي على أقسام ، يُدخِل فيها بعض العلماء [3] كونها كافَّة ، إمَّا عن عمل الرفع (وهي الداخلة على الأفعال : قلَّ وكثر وطال) ، أو عن عمل النصب والرفع (وهي المتصلة بإنَّ وأخواتها) ، أو عن عمل الجر (وهي المتصلة ببعض الأحرف مثل : ربَّ والكاف والباء ومن ، وبعض الظروف مثل بعد وبين وحيث وإذ) .

وفي عدِّ (ما) الكافَّة من الزوائد نظر ؛ " لأنَّ لها تأثيرًا قويًّا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله "[4] ، وهذا التأثير يخالف سمة الزوائد، إذ هي لا تؤثِّر في التركيب النحويِّ بل يكون دخولها كخروجها .

أمَّا غير الكافَّة فهي نوعان : عوض ، وغير عوض ، فالعوض في مواضع :

1- أن تكون عوضًا من فعل [5] ، في نحو قول العرب : أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ . فالأصل : لأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، فحُذفت لام التعليل ، وحُذفت (كان) ، فانفصل الضمير المتَّصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ(ما) عوضًا من (كان) ، ومثل هذا في قولهم : افعل هذا إمَّا لا [6] ، وأصله : إن كنت لا تفعل غيره .

2- أن تكون عوضًا من الإضافة [7] ، كقولهم : حيثما ، وإذْما ، جاءت (ما) فيهما عوضًا من الإضافة ؛ لأنَّهما لمَّا قُصد الجزم بهما قُطِعا عن الإضافة وجيء بـ(ما) عوضًا منهما .

وغير العوض في مواضع ، منها [8] :

1- بعد الرافع ، كقول مهلهل بن ربيعة التغلبي :

لو بأبانَيْن جاء يخدُ بها رُمِّل ما أنفُ خاطبٍ بدمِ [9]

---

(1) انظر : الجنى الداني /322 .
(2) انظر : الخصائص 282/2 .
(3) انظر : الجنى الداني /333 ، مغني اللبيب /403 وما بعدها .
(4) شرح الكافية للرضي 465/4 .
(5) انظر : الجنى الداني /333
(6) انظر : مغني اللبيب /410 .
(7) انظر : الجنى الداني /333 .
(8) انظر : مغني اللبيب /411 وما بعدها
(9) ابن يعيش 46/1 . همع الهوامع 158/2 .

2- وبعد الناصب الرافع ، نحو : ليتما زيدًا قائمٌ .

3- وبعد الجازم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾ [1] .

4- وبعد الخافض، سواء كان حرفًا كما في قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[2]، أو اسمًا كقوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ ﴾ [3] ، وقد قيل : إنَّ زيادتها بعد المضاف قليلة [4] ، وقيل : إنَّها بعد الخافض نكرةٌ مجرورة ، والمجرور بعدها بدلٌ منها [5] .

5- وندرت زيادتها قبل الخافض ، كما في قول بعضهم : (ما خلا زيدٍ ، وما عدا عمرٍو) بالخفض .

6- وبعد أداة الشرط ، جازمةً كانت ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[6]، أو غير جازمة ، كقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا ﴾ [7] ، وزيادتها بعد (إذا) الظرفيَّة و(إنْ) الشرطيَّة جائزة قياسًا [8] .

7- وبين المتبوع وتابعه ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾ [9] .

وممَّا تُزاد من أجله (ما) : أن تكون منبِّهةً على وصفٍ لائق [10] ، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

1- للتعظيم والتهويل ، كقول أنس بن مدركة :

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسوَّد مَن يسودُ [11]

فالمعنى : لأمرٍ عظيم أو خطير .

2- للتحقير ، كما يُقال لمن يفخر بما أعطى : وهل أعطيتَ إلاَّ عطيَّةً ما ؟ تحقيرًا لعطيَّته وتهوينًا من شأنها .

3- للتنويع ، مثل : ضربته ضربًا ما ، أي : نوعًا من الضرب .

---

(1) سورة الأعراف ، الآية 200 .
(2) سورة آل عمران ، الآية 159 .
(3) سورة القصص ، الآية 28 .
(4) انظر : شرح الكافية للرضي 466/4 .
(5) السابق .
(6) سورة النساء ، الآية 78 .
(7) سورة فصلت ، الآية 20 .
(8) انظر : رصف المباني /382 .
(9) سورة البقرة ، الآية 26 .
(10) انظر : الجنى الداني /334 .
(11) من شواهد الكتاب 227/1 ، وابن يعيش 12/3 ، وهمع الهوامع 197/1 .

وقد نظر سيبويه إلى زيادة (ما) نظرةً تُراعي حقَّ التركيب النحويّ وحقَّ المعنى والدلالة ، وذلك في قوله : " وتكون توكيدًا لغوًا ، وذلك قولك : متى ما تأتني آتِك ، وقولك : غضبت من غير ما جرم ، وقال الله عزّ وجلّ : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [1] ، وهي لغوٌ في أنّها لم تُحدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيدٌ للكلام " [2] ، فباعتبار التركيب النحويّ هي لغوٌ لا يغيِّر شيئًا من الإعراب ، وباعتبار الدلالة هي زيادة في مبنى التركيب تزيد في معناه وتؤكّده .

وبتتبُّع مواضع زيادة (ما) في شعر الصيرفيّ وجدت أكثر استعماله لها مع (إذا) ، حيث وقعت معها في أربعة عشر موضعًا ، مثل قوله في رثاء العقّاد :

أهُنا الصوت الّذي كان إذا ما ارتقى المنبرَ قالوا : ليثٌ غابْ ؟ [3]

وقوله :

إذا ما اجتمعنا كان ثالث جمعنا براءة قلبَيْنا هدىً ومنارا [4]

وغيرها [5] ، فلو نظرنا إلى إفادة (ما) للتأكيد وعلمنا أنّ الفعل الّذي يلي (إذا) يكون " متيقّن الكون أو في حكم المتيقّن " [6] لأدركنا أن ربط الصيرفيّ بينهما ـ وورودهما في شعره بهذا القدر ـ لم يقع اتّفاقًا ، بل عن وعي وإدراك ، وقياسيّة زيادة (ما) في هذا الموضع مع مناسبتها للمعنى يفسِّر كونها ظاهرة في شعر الصيرفي ، فإنّه لم يأت بها زائدة في أيّ موضع آخر بهذا الكمّ .

وقد استعمل الصيرفي أيضًا زيادة (ما) مع (إنْ) في ثلاثة مواضع ، وقد يبدو التعارض بين (ما) المؤكّدة و(إنْ) الّتي تدخل على المشكوك فيه [7] الّذي لا رجحان لكونه أو عدم كونه [8] ، ولكن بالنظر إلى مواضع استعماله لها في قوله :

فلا تتهيّبي ؛ فالليل أمنٌ به إمّا احتواكِ او احتواني [9]

وقوله :

حيّيْتَ فيّ وفائي وهْو منقبتي من أنعُم الله إمّا تُذكَر النعمُ [10]

---

(1) سورة النساء ، الآية 155 .
(2) الكتاب 221/4 .
(3) صلواتي أنا /87 .
(4) عودة الوحي /82 .
(5) انظر: الألحان الضائعة/21 ، 28 ، 61 ، 84 ، 85 ، 87 ، النبع/21 ، 85 ، صدى ونور ودموع/176، 206 ، نوافذ الضياء /56 ، زاد المسافر /49 .
(6) شرح التسهيل 211/3 .
(7) انظر : الجنى الداني /367 .
(8) انظر : شرح التسهيل 211/3 .
(9) صدى ونور ودموع /152 .
(10) عودة الوحي /27 .

وقوله :

وإمّا تبادلنا الأحاديث أنصتت لرقّتنا النجوى فطاب حوارا [1]

نجد أنَّ زيادتها مقصودة لتنقل الفعل بعدها من كونه مشكوكًا في حدوثه إلى كون حدوثه راجحًا .

واستعمل الصيرفي زيادة (ما) في مواضع سوى (إذا) و(إن) ، لكنَّها في حكم النادر ، فمنها زيادة (ما) بعد المضاف في قوله :

رحلةٌ دون ما مدى وكفاحٌ بغير زادْ [2]

وبعد (كي) في قوله :

كيما تطارد ما أحسُّ به من الرهب القويّه [3]

وفي قوله على لسان الشِعر :

خلقتْني مشيئة الله كيما أتغنّى بحسنه الحقّ دوما [4]

---

(1) عودة الوحي/83 .
(2) صدى ونور ودموع /131 .
(3) الألحان الضائعة /26 .
(4) السابق /34 .

obeikan.com

زيادة (لا)

تأتي (لا) الزائدة على ثلاثة أضرب [1] :

الأوَّل : أن تكون زائدةً من جهة اللفظ فقط ، كقولهم : **جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيءٍ** ، وسبب وصفها بالزيادة هنا وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وهو سبب لفظيّ، أمَّا من جهة المعنى فقد أفادت النفي .

الثاني : أن تكون زائدة لتوكيد النفي ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو .

الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه ؛ إذ لا تأثير لها في المعنى ولا في الإعراب ، كما في قول الشاعر :

تذكَّرتُ ليلى فاعترتني صبابةٌ وكاد ضمير القلب لا يتقطَّعُ [2]

ولزيادة (لا) فوائد وأغراض ، منها :

1- أنَّها تُزاد بعد الواو العاطفة بعد النفي فترفع احتمال حدوث أحد المنفيَّيْن دون الآخر، في مثل : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو [3] ، فلو قيل : ما جاءني زيدٌ وعمرو ، احتمل أن يكون النفي لاجتماعهما في المجيء [4] ، ومثل ذلك في النهي .

2- أنَّها تُزاد قبل المُقسَم به بكثرة ؛ إيذانًا بأنَّ جواب القسم منفيّ [5] ، كقول امرئ القيس :

لا وأبيك ابنة العامريِّ لا يدَّعي القومُ أنِّي أفِر [6]

3- أنَّها تُزاد لتوكيد الكلام وتثبيت معناه [7] ، كما في قوله تعالى : ﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللهِ** ﴾ [8] ، أي : لأن يعلم أهل الكتاب أنَّهم لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله [9] .

4- أنَّها تُزاد على بعض الأحرف فتنقلها عن معناها الَّذي وُضِعت له إلى معنى غيره [10]، وهي : لو ، وهل ، وأنْ ، وهمزة الاستفهام ، فقد أصبحت بزيادة (لا) : لولا ،

---

(1) انظر : رصف المباني /344 ، والجنى الداني /300 وما بعدها .
(2) مجهول القائل ، رصف المباني /344 ، والجنى الداني /300 .
(3) انظر : شرح الكافية للرضي 466/4 .
(4) انظر : ابن يعيش 137/8 .
(5) انظر : شرح الكافية للرضي 466/4 .
(6) ديوانه /68 ، وفي البيت حذف للمتحرك الأول وهو ما يُعرف في العروض بالخَرم .
(7) ابن يعيش 136/8 .
(8) سورة الحديد ، الآية 29 .
(9) انظر : أمالي ابن الشجري 541/2 .
(10) انظر : المرجع السابق 543/2 وما بعدها .

وهلاً ، وألاً ، وألا – مخففة - ، وصارت معانيها على النحو التالي :

- (لو) نُقلت من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى معنيين :

1- التحضيض ، مثل : لولا تكرم زيدا .

2- امتناع الشيء لوجود غيره ، نحو : لولا زيدُ لجئتُك .

- (هل) نُقلت من الاستفهام إلى التحضيض ، كقول عنترة :

هلاً سألتِ الخيل يا ابنة مالكٍ إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي (1)

- (أن) نُقلت من معنى المصدريَّة أو التفسير إلى التحضيض ، مثل : ألاَّ تعطي بكرًا .

- (الهمزة) لمَّا رُكِّبت مع (لا) صلحت لمعاني :

1- التحضيض (2) ، نحو : ألا تكرم أخاك .

2- والتمنِّي ، نحو : ألا ماءَ أشربه .

3- واستفتاح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾(3).

وقد استعمل الصيرفي زيادة (لا) في موضعين من شعره :

- في قوله في التقاء النيل بالبحر المتوسِّط في (رأس البرّ) :

لا البحرُ يطغى ، لا ... ولا النيل عليه جانِ (4)

وزيادة (لا) هنا توكيد للجملة المنفيَّة قبلها ، فكأنَّها وحدها إعادة للجملة السابقة بصورة مختزلة ، والتوكيد في هذا الموضع مفيد ؛ لأنَّ طغيان البحر عند لقائه بالنهر أمر وارد ؛ للتفاوت بينهما ، فالتأكيد على نفيه أدلُّ على المعنى .

- وفي قوله في رثاء أبيه :

طالت بخطوك الطريق يا أبي طالت هنا بخطوك الطريقْ

لا واحةً لا راحةً ولا مدى ولا صُوى تُهدهِد البريق

ولا سمير في المسير في الهجير في الطريق لا ولا رفيق (5)

ولا تُستغرب زيادة (لا) في هذا السياق الَّذي كثر فيه النفي بـ(لا) ، وتأكيد النفي بها يعطي المعنى قوَّة قصد إليها الشاعر لإبراز المعنى وتقويته ، فقد جسَّمت زيادتها معاني الوحدة والإرهاق الَّتي أراد الشاعر بيان وقوعها لأبيه .

---

(1) شرح القصائد العشر /294 .

(2) هذه عبارة ابن الشجري ، ولعلَّ التعبير بـ(العرض) أكثر مناسبة للمعنى . (3) سورة البقرة، الآية 12 .

(4) صلواتي أنا /27 . (5) السابق /61 .

زيادة (من)

تأتي (من) الزائدة لمعنيين [1] :

الأوَّل : التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : (ما جاءني من رجل) ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا صحَّ قبل دخول (من) أن يُقال: (بل رجلان) ، وامتنع ذلك بعد دخولها .

الثاني : توكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو : ما جاءني من أحد أو من ديَّار ؛ فإنَّ (أحدًا) و(ديَّارًا) صيغتا عموم .

ويشترط البصريُّون لزيادتها ثلاثة شروط [2] ، هي :

1- أن يكون الكلام قبلها غير موجب، بأن يتقدَّم عليها نفي، أو نهي،أو استفهام بـ(هل)، فمن النفي والاستفهام قوله تعالى : ﴿ ما تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ ﴾ [3] ، ومن النهي : لا يقم من أحد .

2- أن يكون مجرورها نكرة .

3- وأن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ .

ولزيادة (من) مواضع [4] ، هي :

1- مع المبتدأ ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [5] .

2- مع الفاعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم ... ﴾ [6] .

3- مع المفعول به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [7] .

4- وقد تُزاد مع الحال [8] ، نحو قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد وغيرهم [9] قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾ [10] ببناء ﴿ نتَّخذَ ﴾ للمفعول ، فعليها تكون ﴿ أَوْلِيَاء ﴾ حالاً، وتكون (من) مزيدةً مع الحال .

---

(1) انظر : مغني اللبيب /425 .
(2) انظر : الجنى الداني /317 ، مغني اللبيب /425 ، 426 .
(3) سورة الملك، الآية 3.
(4) الجنى الداني/319 ، 320.
(5) سورة الأعراف ، الآية 59.
(6) سورة الأنبياء ، الآية 2 .
(7) سورة إبراهيم، الآية 4.
(8) انظر:شرح التسهيل3/319.
(9) انظر : المحتسب 119/2 ، 120 ، الدرّ المصون 465/8 .
(10) سورة الفرقان ، الآية 18 .

ومن المهمّ أن أسجّل هنا نصًّا لسيبويه يفيد أنَّ كون (من) زائدة لا يمنع من إفادتها معنىً آخر كالتبعيض ، يقول سيبويه : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلاّ أنها تجرُّ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنًا، ولكنه أكّد بمن لأنَّ هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس " [1] .

ولا شكَّ أنَّ نفي البعض أدعى إلى تأكيد النفي ؛ لأنَّ البعض في النفي أقوى من الكلّ ، وما فطن إليه سيبويه يصلح مثله أيضًا في زيادة (من) في النهي والاستفهام ، فالنهي عن البعض أدعى إلى النهي عن الكلّ ، والاستفهام مع زيادة (من) يختلف في معناه عن الاستفهام من غير زيادتها ، فإذا سأل رجل أهل بيته : هل عندكم طعام ؟ فهذا سؤال لا يحمل في لفظه دلالة على غير الاستفهام ، أمّا إذا كان السؤال : (هل عندكم من طعام ؟) فهذا صادر من متوقّع للنفي في الجواب ؛ لفقرٍ أو قلّة زادٍ أو نحو ذلك .

- وقد استعمل الصيرفي زيادة (من) في شعره مع المبتدأ الواقع بعد استفهام في قوله :

آه يا ربِّ أمانيٍّ اختفت كاختفاء الأمس في الماضي البعيدْ
هل لها من عودةٍ يا ربِّ أم أنَّها كالأمس ماضٍ لا يعودْ ؟ [2]

وفي زيادة (من) في البيت قبل المبتدأ في سياق الاستفهام تأكيد يقتضيه المعنى ؛ فالمقام مقام دعاء ، والإلحاح فيه يناسبه زيادة (من) ، لأنَّ المسؤول عنه الأماني الّتي اختفت عن إحساس الشاعر (كاختفاء الأمس في الماضي البعيدْ) ، وإذا كان خفاؤها بهذا الشكل فلا يكفي في السؤال عنها أن يقول (هل لها عودة ؟) ، ودلالة (من) على التبعيض يجعله باستعمالها متوقّعًا للجواب بالنفي كما قدّمت .

- واستعمل زيادتها مع المبتدأ الواقع بعد نفي في قوله يخاطب الشاعر محمّد الهمشري وهو يرثيه :

حلمتَ بوادي الموت قبل اجتيازه وما فيه من حَلْيٍ ولا من زخارفِ [3]

وفي زيادة (من) في البيت زيادة في المعنى ؛ لأنّه يبرز غرابة هذا الحلم الّذي اتّجه الشاعر (الهمشري) بفكره إليه ، فهو وادٍ للموت ، وفوق ذلك تنتفي فيه الحلي والزخارف

---

(1) الكتاب 225/4 ، واعترض ابن مالك عليه بقوله : " وهذا غير مرضيّ ؛ لأنّه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض ... وإنّما تكون للتبعيض إذا لم يُقصَد عموم " شرح التسهيل 135/3 ، 136 .
(2) الألحان الضائعة /50 . (3) صدى ونور ودموع /42 .

انتفاءً مؤكَّدًا ، وهذا شيء يستحقّ التنويه به على الصورة المؤكَّدة الّتي ساعدت في رسمها زيادة (من) .

• واستعمل زيادة (من) مع التمييز ، في قوله :

في كلّ هدْبٍ وترٌ خافقٌ مع الرؤى ، أجمِل به من خفوقْ [1]

ولا خلاف بين النحاة في جواز جرّ التمييز بـ(من) إذا صلح لمباشرتها، بألاّ يكون تمييزًا للعدد، ولا محوّلاً عن المفعول، ولا فاعلاً في المعنى مُحوّلاً عن فاعل في الصناعة [2] .

يقول سيبويه : " قولك : ويحه رجلاً ، ولله درُّه رجلاً ، وحسبك به رجلاً ... وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله درُّه من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيدًا " [3] .

لكنّ الخلاف في (من) هذه هل هي للتبعيض أم زائدة ؟ [4] ، وقد صحّح أبو حيّان كونها زائدة [5] ، ونسب البغداديّ القول بزيادتها للمرادي في شرحه على الألفيّة [6] ، ولم تصحّ هذه النسبة له ؛ فقد نصّ على أنّها للتبعيض [7] .

وممّا يدلّ على أنّها زائدة قول الحطيئة :

طافت أمامةُ بالركبان آونةً يا حسنه من قوامٍ ما ومنتقِبا [8]

بنصب (منتقبا) على محلّ (قوام) ؛ " لأنّه في معنى : يا حسنه قوامًا " [9]

والخلاف في كون (من) زائدة مع التمييز متفرّع عن خلافهم في جواز زيادتها في الكلام الموجب ، فالمرويّ عن سيبويه وسائر البصريّين أنّها لا تزاد إلاّ في كلامٍ غير موجب [10] ، أمّا الأخفش [11] فيجوّز أن تكون (من) زائدة في الكلام الموجب وأن يكون مجرورها معرفة ، وهو مذهب الكوفيّين [12] ، وأبي علي الفارسي [13] ، ويُروى عن الكسائي [14] ، وبه قال ابن مالك ؛ " لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا " [15] .

---

(1) نوافذ الضياء/39. (2) انظر: شرح الأشموني2/49، همع الهوامع1/251. (3) الكتاب 2/174 .
(4) انظر: ارتشاف الضرب4/1632، 1633، وشرح الأشموني2/51. (5) ارتشاف الضرب4/1633.
(6) خزانة الأدب 3/270 . (7) توضيح المقاصد 2/734 .
(8) الخصائص 2/432 ، خزانة الأدب 3/270 ، شرح الأشموني 2/51 . (9) الخصائص 2/432 .
(10) انظر : المقتضب 4/420 ، ابن يعيش 8/137 ، شرح التسهيل 3/138 ، الجنى الداني /317 .
(11) انظر : معاني القرآن 1/272 ، 2/464 ، 488 ، 509 .
(12) انظر : رصف المباني /391 ، جواهر الأدب /344 ، مغني اللبيب /428 .
(13) انظر : المسائل المشكلة /242 . (14) انظر : السابق ، والتبيان 2/878 ، وشرح التسهيل 3/139 .
(15) شرح التسهيل 3/138 ، وانظر : شواهد التوضيح والتصحيح /126 .

فمن شواهد زيادة (من) في الكلام الموجب من القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [2] .

ومن المأثور النثريّ عن العرب قولهم : **قد كان من مطر**، يريدون : قد كان مطر [3] .

ومن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة :

ويَنمى لها حبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لم يضِر [4]

أراد : فما قال كاشح لم يضر [5] ، وقول آخر :

يظلُّ به الحرباءُ يمثُلُ قائمًا ويَكثُرُ فيهِ من حنين الأباعرِ [6]

أراد : ويكثر فيه حنين الأباعر [7] .

وغيرها من الشواهد كثير ، والشواهد الّتي احتجَّ بها الأخفش ومن تابعه تجعل شروط زيادة (من) الّتي وضعها البصريُّون محلَّ نظر ، وتؤيِّد القول بزيادتها من غير شرط ، فهو قولٌ صحيح لا يصطدم مع المسموع الفصيح .

---

(1) سورة البقرة ، الآية 271 .
(2) سورة الأنعام ، الآية 34 .
(3) انظر : جواهر الأدب /344 ، مغني اللبيب /428 .
(4) ديوانه /104 .
(5) شرح التسهيل 138/3 .
(6) شرح التسهيل 139/3 ، وشرح الكافية الشافية 799/2 ، والبيت في وصف يوم حارّ .
(7) السابق .

خلاصة

بدأتُ هذا الفصل ببيان معنى الزيادة ، فبيَّنتُ أنَّ المراد بكون عنصر من عناصر التركيب زائدًا أنَّه لم يُؤتَ به قصدًا إلى معنىً في ذاته ، بل ليُتَوصَّل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده ، فهو زائدٌ على مطالب الصحَّة والإفادة ، ثمَّ عرَّجتُ على بيان فائدة الزيادة ، فبيَّنتُ أنَّ الزيادة في اللفظ لا بدَّ أن تقترن بزيادة في المعنى ، ولا يكفي لبيان فائدتها أن يُقال إنَّها لتأكيد المعنى ، بل يجب أن يُنظر إلى موقعها من السياق وعلاقتها به فتظهر فائدتها واضحةً جليَّة .

وكانت دراستي للزيادة في شعر الصيرفيّ في مبحثين : أحدهما لزيادة حرفٍ أحاديِّ البناء ، والآخر لزيادة حرفٍ ثنائيِّ البناء .

فدرستُ تحت مبحث **زيادة حرفٍ أحاديِّ البناء** ثلاث قضايا :

الأولى : **صرف الممنوع من الصرف** ، حيث بدأتُ بذكر مفهوم الصرف ، وناقشتُ ما رُوي من كون صرف الممنوع من الصرف جائزًا في الاختيار ، وارتضيتُ كونه من خصائص لغة الشعر ، ولا يُستعمل في غير الشعر إلاَّ لسبب قويّ كالتناسب ، ثمَّ بيَّنتُ بعض فوائد التنوين على اختلاف أنواعه ، فذكرتُ منها : التفريق بين النكرة والمعرفة ، واختزال التركيب واختصاره ، والتفريق بين الماضي والمستقبل ، وقيامه بوظيفة السكت ، والخفَّة والتطريب في الشعر ، ثمَّ تعرَّضتُ لقضيَّة تحديد نوع ووظيفة التنوين الَّذي دخل ما لا ينصرف في الشعر ، وذكرتُ أنَّ القيم الَّتي ثبتت للتنوين بجميع أنواعه يجوز أن تظلَّ فاعلةً في بنيته المعنويَّة العميقة حين استعماله في الشعر على خلاف الأصل النثريّ ، ويجوز أن نلمح آثار بعض تلك المعاني إذا اقتضاها السياق ؛ فمع أنَّ صرف الممنوع رجوع للأصل ، والرجوع للأصل لا يُسأل عن علَّته ، إلاَّ أنَّه ينبغي أن لا يخلو من الفائدة ، ثمَّ بيَّنتُ أنَّ أكثر ما جاء من صرف الممنوع في شعر الصيرفي قد وقع في صيغة منتهى الجموع الَّتي على وزن (مفاعل) ، وكان وقوعها مرتبطًا بتأكيد دلالة جمع الكثرة ، كما صرف الصيرفي بعض أسماء الأعلام ، إمَّا قصدًا إلى الصفة لا العلم ، وإمَّا لأمن اللبس حيث تتعيَّن دلالة الأسماء لمسمًّى معيَّن ولا تُشرك معه غيره .

الثانية : **زيادة الباء** ، حيث ذكرتُ أنّها من الحروف الّتي كثر تصرُّفها واتّسعت العرب في معانيها ، ممّا يدلُّ على قدرتها على الوفاء بأغراض المتكلّم والمعاني الّتي يريد تأديتها ، وبيّنتُ المواضع الّتي تُزاد فيها الباء ، ثمّ بيّنتُ المواضع الّتي استعمل فيها الصيرفي زيادتها وهي ثلاث مواضع في خبر (ليس) و(ما) ، وبيّنت موضعها من السياق وأثرها في المعنى .

الثالثة : **زيادة اللام** ، حيث بيّنتُ موضع زيادتها باطّراد ، وبيّنتُ أنّ الصيرفيّ لم يستعمل زيادة اللام إلاّ في موضع واحد تطّرد زيادتها فيه ويقتضيها المقام ؛ لتقوية العامل الّذي ضعف بتأخّره ، وهذا دليلٌ على الوعي في سلوكه النحويّ .

ودرستُ تحت مبحث **زيادة حرفٍ ثنائيِّ البناء** ثلاث قضايا :

الأولى : **زيادة (ما)** ، حيث بيّنتُ مواضع وقوعها وأغراضها ، ثمّ بيّنتُ مواضع وقوعها في شعر الصيرفي ، وقد استأثرت (إذا) بأغلب هذه المواضع (14) موضعًا، وكان ذلك لأنّ الفعل الّذي يليها يكون متيقّن الوقوع ، ممّا يناسبه التأكيد بزيادتها ، فربط الصيرفيّ بينهما لم يقع اتّفاقًا ، بل عن وعيٍ وإدراك .

الثانية : **زيادة (من)** ، حيث بيّنتُ أنّها تأتي للتنصيص على العموم أو لتأكيده ، وأنّ نحاة البصرة اشترطوا لزيادتها ثلاثة شروط – اتضّح مصادمتها لنصوص فصيحة تقوّي حجّة من لم يشترطها من النحاة - وذكرتُ مواضع زيادتها ، ثمّ أوردتُ نصًّا لسيبويه يفيد أنّ كون (من) زائدة لا يمنع من إفادتها معنىً آخر كالتبعيض ، ومع اعتراض ابن مالك عليه إلاّ أنّ معناه يصحّ ، ثمّ بيّنتُ مواضع زيادة (من) في شعر الصيرفيّ حيث كان منها موضعٌ زيدت فيه مع المبتدأ الواقع بعد استفهام ، وثانٍ مع المبتدأ الواقع بعد نفي ، وآخر مع التمييز ، وقد كان ذكر هذه المواضع مرتبطًا ببيان معنى الزيادة فيها .

الثالثة : **زيادة (لا)** ، حيث بيّنتُ أضرب زيادتها ، والفوائد والأغراض الّتي تُزاد من أجلها ، كرفع الاحتمال ، والإيذان بأنّ جواب القسم منفيّ ، وتوكيد الكلام وتثبيت معناه ، ونقل بعض الأحرف من معانيها إلى معانٍ أخرى ، ثمّ بيّنتُ مواضع زيادة (لا) في شعر الصيرفي وهما موضعان .

ومن أهمِّ نتائج البحث في هذا الفصل : أنَّ الصيرفي في شعره لا يميل إلى الزيادة ، ولا يستعملها إلاَّ حين تمسُّ حاجة المعنى إليها أو حين تكون مطَّردة في اللغة ، وباستثناء صرف الجمع المتناهي على وزن (مفاعل) ، وزيادة (ما) مع (إذا) لا يوجد في شعره استعمال للزوائد بكثرة ؛ وهو ما يوازن استعماله الكثير للحذف ، فهو في شعره يميل إلى الإيجاز ولا يقترب كثيرًا من الحشو .

obeikan.com